

مدى إسهام التعليم الإلكتروني في ضمان الجودة داخل كليات الحقوق
**The Extent to which E-learning Contributes to Quality Assurance within
Faculties of Law**

د. محمد طلعت يدك
مدرس القانون المنتدب بالمعهد العالي للخدمة الاجتماعية
موثق وقاضي الملكية العقارية- جمهورية مصر العربية
mtalaat552@yahoo.com

تاريخ الاستلام: 2018/02/01 تاريخ القبول للنشر: 2019/02/17

ملخص:

لقد بلغ التقدم التكنولوجي وتزايد في شتى مجالات النواحي التعليمية، وأثر على مؤسسات التعليم العالي وبخاصة كليات الحقوق. ولوقوف على مدى إسهام التعليم الإلكتروني في ضمان الجودة داخل كليات الحقوق؛ أثرنا البحث عن ماهية التعليم الإلكتروني، والصعوبات التي تواجه العملية التعليمية الإلكترونية، وماهية الجودة الأكاديمية، ومعايير ضمان الجودة، ومتطلبات ضمان الجودة والحصول على الاعتماد في قطاع الدراسات القانونية، من خلال التعرض إلى متطلبات جودة التعليم القانوني الإلكتروني على مستوى طالب كلية الحقوق، وعضو هيئة التدريس كلية الحقوق، والمناهج المقررة بكليات الحقوق، إضافة إلى سلامة تطبيق معايير الجودة، فضلا عن برامج العيادة القانونية، بهدف إلى نظام جودة عالمي للعملية التعليمية على مستوى طالب العلم والمعلم والمنهج المقرر داخل كليات الحقوق.

Abstract:

Technological progress has increased in various areas of education, and has affected higher education institutions, particularly law schools. And to assess the contribution of e-learning to quality assurance within the faculties of law. We have examined the nature of e-learning, the difficulties encountered in the electronic teaching process, the quality of academic quality, the quality assurance standards, the requirements of quality assurance and accreditation in the legal studies sector through exposure to the quality requirements of e-legal education at the law student level, Teaching the Faculty of Law, the curricula of the faculties of law, in addition to the safety of applying the quality standards, as well as the legal clinic programs, aiming at a global quality system for the educational process at the level of the student of science and teacher and the curriculum within the faculties of law.

مقدمة:

تشهد الجامعات العالمية بصفة عامة والجامعات المصرية بصفة خاصة، حراكا وتقدما تكنولوجيا في شتى أنحاء العملية التعليمية، والتي ستنعكس آثاره على مختلف جوانب الحياة وقطاعات العمل والإنتاج. فمن يملك تكنولوجيا المعلومات ويحسن توظيفها يكون قادرا على تطوير خدماته ومنتجاته وخفض التكلفة وتحسين الجودة في ظل تزايد حدة المنافسة العالمية.

وقد تطور التعليم الجامعي في العالم المعاصر بشكل ملحوظ خلال العقد الأخير من حيث المحتوى والمضمون وأنماط التعليم والتعلم التي تحكم النوع والكم معا، وبما يخدم تحقيق التنمية البشرية الشاملة، حتى أصبحت من أولويات العديد من الحكومات في المرحلة المقبلة⁽¹⁾.

وقد كثر في الآونة الأخيرة الحديث عن أهمية استخدام التعليم الإلكتروني داخل كليات الحقوق، لما يحققه هذا الاستخدام من مزايا عديدة مقارنة بالتدريس بالطرق التقليدية. ومن هنا جاءت فكرة هذا البحث لتسليط الضوء على مدى إسهام التعليم الإلكتروني في ضمان جودة التعليم داخل كليات الحقوق.

- أهمية الدراسة:

في ظل تطور استخدام تكنولوجيا المعلومات وتزايد حدة المنافسة في استخدامها في العالم، وانفتاحه ووجوب القدرة التنافسية والاهتمام الكبير والتنامي بضمن الجودة، فقد أصبح من الضروري على كليات الحقوق السعي نحو تحسين مستوى جودة أدائها باستخدام الوسائل التعليمية الإلكترونية الحديثة لامتلاك القدرة التنافسية على البقاء والاستمرار وامتلاك سمات التطور التي تتناسب وحجم التحديات المستقبلية.

- أهداف البحث:

تهدف الدراسة إلى التعرف على دور التعليم الإلكتروني في تطوير التعليم الجامعي، وجودة التعليم الإلكتروني في مؤسسات التعليم الجامعي، ومتطلبات ضمان الجودة والحصول على الاعتماد في قطاع الدراسات القانونية.

- مشكلة الدراسة:

يمثل استخدام التعليم الإلكتروني أهمية كبيرة للتعليم داخل كليات الحقوق بهدف ضمان واعتماد الجودة، فهو الضمانة الحقيقية في عصر التطور التكنولوجي بشرط توفير الإمكانيات المادية والفنية والمهارات لدى أعضاء هيئة التدريس والطلبة لتقبل هذه التكنولوجيا الحديثة؛ لذا فإن الباحث يسعى من خلال الدراسة إلى الإجابة على التساؤل الرئيسي الآتي: مدى إسهام التعليم الإلكتروني في ضمان الجودة داخل كليات الحقوق؟.

ومن خلال الوصول لذلك يطرح البحث العديد من التساؤلات الفرعية التي تساهم في صياغة مشكلة البحث، على النحو الآتي:

1. ماهية التعليم الإلكتروني وأهم مميزاته والصعوبات التي تواجه العملية التعليمية؟
2. ماهية الجودة الأكاديمية وأهميتها ومعايير ضمان الجودة؟

3. ماهية متطلبات ضمان الجودة والحصول على الاعتماد في قطاع الدراسات القانونية؟

4. ماهية برامج العيادة القانونية؟

- منهج الدراسة:

ارتكزت دراستي في هذا البحث على الأسلوب الاستقرائي، من خلال تجميع المعلومات وتحليلها، بقصد التعرف على مدى إسهام التعليم الإلكتروني في ضمان الجودة داخل كليات الحقوق، وعلى الأسلوب الاستنباطي في تقديم بعض المقترحات والتوصيات التي تساهم تلبية متطلبات ضمان الجودة والحصول على الاعتماد في قطاع الدراسات القانونية خلال المرحلة القادمة.

المطلب الأول: دور التعليم الإلكتروني في تطوير التعليم الجامعي

أولاً: ماهية التعليم الإلكتروني:

لقد أدى التقدم التكنولوجي إلى ظهور أساليب جديدة للتعليم غير المباشر، مما ترتب عليه انتشار كبير للتعليم عبر الشبكة الإلكترونية، بحيث أصبح بإمكان المتعلم الانتظام في أي جامعة بالعالم دون أن ينتقل للإقامة في المكان الذي يدرس فيه.

ويعرف البعض⁽²⁾ التعليم الإلكتروني بأنه: "أسلوب حديث من أساليب الاتصال توظف فيه آليات الاتصال الحديثة من حاسب، وشبكات، ووسائط متعددة من صوت وصورة، ورسومات، وآليات بحث، ومكتبات إلكترونية، وبوابات الإنترنت سواء كانت عن بعد، أو في الفصل الدراسي".

ويعرفه البعض⁽³⁾ بأنه: "استخدام الوسائط الإلكترونية والحاسوبية في عملية نقل وإيصال المعلومات للمتعلم". كما يعرفه البعض الآخر بأنه: "التعليم الذي لا يعتمد على حضور المعلم والمتعلم معا داخل حجرة دراسية مع وجود التفاعلية بينهما بحيث يلغى المكان وليس الزمان"⁽⁴⁾.

ويمكن من خلال ذلك؛ يمكن القول بأن: التعليم الإلكتروني، هو طريقة حديثة تعتمد على تقنيات إلكترونية، ك: الإنترنت، الكمبيوتر، المكتبة الإلكترونية، الكتاب الإلكتروني في إيصال المعلومات دون حضور المعلم والطالب إلى الصف الدراسي⁽⁵⁾.

ثانياً: أهم مميزات التعليم الإلكتروني:

يتميز التعليم الإلكتروني بعدة خصائص ومميزات؛ أهمها: أنه يساعد على تجاوز عائق المسافات والأزمان، ويعتمد على تقنيات إلكترونية كالحاسوب والإنترنت، ويوفر بيئة تفاعلية بين المعلم والمتعلم وزملائه وبيئة تعليمية بعيدة عن المخاطر بالإضافة إلى أنه تعليم ذاتي يعتمد على مجهود المتعلم في تعليم نفسه، كما انه يقلل الأعباء الإدارية على المعلم ويقلل حجم العمل في الكلية، ويوفر المناهج طوال اليوم وفي كل أيام الأسبوع⁽⁶⁾.

ويعتمد التعليم الإلكتروني على نمطين من التعليم: الأول: التعليم التزامني: وهو الذي يحتاج وجود معلمين ومتعلمين في نفس الوقت لإجراء المحادثات أو الدروس عبر غرف النقاش أو فصول الدراسة. والثاني: التعليم غير التزامني: وهو لا يحتاج إلى وجود المعلمين والمتعلمين في نفس المكان، ويتم من خلال بعض تقنيات التعليم

الإلكتروني، ومثال ذلك: البريد الإلكتروني، صفحات الإنترنت، وصفحات التواصل التعليمية. كما يوجد ما يسمى بالتعليم المدمج: ويشتمل على مجموعة من الوسائط التي يتم تصميمها لتكتمل بعضها البعض، ويمكن أن يشتمل على العديد من أدوات التعلم، ك: برمجيات التعلم التعاوني الافتراضي الفوري، المقررات المعتمدة على الإنترنت، مقررات التعلم الذاتي، وأنظمة دعم الأداء الإلكترونية، وإدارة نظم التعلم⁽⁷⁾.

ثالثاً: الصعوبات التي تواجه العملية التعليمية الإلكترونية:

توجد بعض الصعوبات التي تعوق العملية التعليمية الإلكترونية، أهمها: ضعف البنية التحتية لغالبية الدول النامية، وعدم اكتساب المتعلمين المهارات الحديثة للتعامل على الحاسوب والإنترنت، وعدم اقتناع بعض أعضاء هيئات التدريس باستخدام الوسائط الإلكترونية في التدريب والتدريس، وعدم اعتراف بعض الجهات الرسمية بالشهادات التي تمنحها الجامعة الإلكترونية.

كما أن هناك العديد من الإشكالات القانونية التي يطرحها التعليم الإلكتروني:

الأول: الأمن المعلوماتي: يعتبر الأمن المعلوماتي أحد أهم المعوقات التي تعيق العملية التعليمية، خوفاً من اختراق المنظومة المعلوماتية، وفقدان الخصوصية والحرية للمستفيدين؛ أهمها: سرية المعلومات، وسلامة ضمان بقائها.

ثانياً: انقطاع الإنترنت: حيث تعتمد كل الأنظمة التعليمية الإلكترونية على الإنترنت بشكل أساسي ابتداءً من المعلم وانتهاءً بالمتعلم.

ثالثاً: القرصنة للبرامج التعليمية: وتحدث بسبب عدم تطبيق قوانين حقوق الملكية الفكرية في إعداد مناهج التعليم أو برمجياته.

كما يجب الاعتداد بحقوق الملكية الفكرية للتعليم الإلكتروني، سواء في النشر أو تأليف المواد التعليمية من خلال مواقع التعليم الإلكتروني، نظراً لانتشار الكثير من المقررات والبرامج التعليمية على شبكة الإنترنت، وضياع الحقوق الناشئة عن النشاط والجهود الفكري للمبتكر، بسرقتها أو بنسخها إلى مواقع أخرى وتعديلها ونسبها إلى أشخاص آخرين غير المؤلفين الأصليين.

وقد شرعت غالبية التشريعات الخاصة بحماية الملكية الفكرية إلى تنفيذ ذلك، ففي القانون المصري نجد أن القانون رقم 82 لسنة 2002 بشأن حماية الملكية الفكرية يعاقب بالحبس لمدة لا تقل عن شهر، وغرامة لا تقل عن خمسة آلاف جنيه ولا تتجاوز عشرة آلاف جنيه. وفي الجزائر يعاقب القانون بالحبس من ستة أشهر إلى ثلاث سنوات وبغرامة مالية من 500 ألف دينار جزائري إلى مليون دينار جزائري⁽⁸⁾.

المطلب الثاني: جودة التعليم الإلكتروني في مؤسسات التعليم الجامعي

أولاً: ماهية الجودة الأكاديمية:

تعرف الجودة بأنها: "مجموعة من الإجراءات والإرشادات التي تضعها مؤسسة تعليمية لتهتدي بها في إدارة تنظيم عملها وتقديم خدماتها. وما تتطلبه لإنتاج مواد تعليمية مختلفة واستخدام وسائط متعددة

وأنشطة تتعلق بدراسة حاجات الطلاب وتقويم حاجات سوق العمل بما يتلائم مع مخرجات العملية التعليمية⁽⁹⁾.

وتعرف الجودة الأكاديمية بأنها: "وسيلة للتأكد من أن المعايير الأكاديمية المستمدة من رسالة الجهة المعنية، ثم تعريفها وتحقيقها بما يتوافق مع المعايير المناظرة لها سواء قوميا أو عالميا، وأن مستوى جودة فرص التعلم والأبحاث والمشاركة المجتمعية تعتبر ملائمة وتستوفي توقعات مختلف أنواع المستفيدين من هذه الجهات"⁽¹⁰⁾.

ثانيا: أهمية ومضمون الجودة الأكاديمية:

تأتي أهمية الجودة في مقدمة الاهتمامات الاستراتيجية الحيوية التي تواجه حياتنا عموما، وفي مجالات تخصصنا بصفة خاصة، ويرجع ذلك إلى التقدم العلمي والتقني المتلاحق وتزايد حدة المنافسة بين المؤسسات الإنتاجية والخدمية في ظل زيادة العرض عن الطلب⁽¹¹⁾.

ولقد أدت التطورات الحديثة في العلوم والمجالات الأكاديمية المختلفة إلى تزايد الاهتمام بالجودة الأكاديمية في الآونة الأخيرة، وأصبحت قضية الجودة وضمانها والتأكيد عليها في بؤرة اهتمام القيادة السياسية والتنفيذية علي جميع المستويات من أجل الوصول بالخريجين إلى مستوى المعايير المعترف بها عالميا، قادرين على المنافسة المحلية والإقليمية والعالمية. ولذلك فقد أصبح مشروع ضمان الجودة والاعتماد أحد المشروعات (25مشروعا) التي وافق عليها مؤتمر التعليم العالي القومي الذي عقد عام 2002، كما اختير كأحد المشروعات الستة لتطوير التعليم العالي التي تم اعتمادها مع نهاية 2002، وتتلخص رسالة المشروع في: "ضمان أفضل نوعية في التعليم مع الالتزام بالتعزيز المستمر و الأداء الكفاء لمؤسسات التعليم العالي المصرية ولكسب ثقة المجتمع في مقدرة خريجها و التي تحقق معايير معترف بها عالميا".

وتتولى اللجنة القومية لضمان الجودة والاعتماد (NQAAC) إدارة هذا المشروع، وتتألف من أعضاء يمثلون الجامعات الحكومية والخاصة والمنظمات غير الحكومية (S.NGO) والمجلس الأعلى للجامعات، وخبراء آخرون في ضمان الجودة.

ثالثا: معايير ضمان الجودة:

يتطلب تطبيق معايير ضمان الجودة، تحديد المرجعيات أو المعايير أو المقاييس التي يجب توافرها في جميع مكونات النظام، وصولا إلى مخرجات تحوز رضا المستفيد وتحقق أهداف المؤسسة؛ ولذلك تصنف المعايير إلى: معايير المدخلات، معايير العمليات، معايير المخرجات⁽¹²⁾.

ومن هذا المنطلق أن الجودة تهدف إلى تحسين وتطوير المنتج النهائي، وتتطلب الحكم على جميع عناصر العملية التعليمية في ضوء معايير محددة، ثم نحكم على مدى تحقيق المعايير في ضوء الأهداف والمتطلبات؛ لذا فإن الأمر يتطلب ضبط الجودة.

ويقصد بنظام ضبط الجودة في التعليم الإلكتروني: "التقويم والمتابعة المستمرة لكل خطوه من خطوات الجودة، أي مراجعة المقررات وفق المواصفات والمعايير المحددة ومثل هذه المراجعة والضبط لا يتم في المرحلة النهائية وإنما في كل خطوة ومع كل مرحلة من المراحل بحيث نتأكد من مطابقة الإجراءات للمواصفات والأهداف. ويجب أن يقدم المقرر عدد من طرق التقويم حيث يجب على الأقل تقديم طريقة فاعلة لتقييم الدرجة النهائية، وتساعد طرق التدريس باستخدام الإنترنت على استخدام طرق متعددة لتقييم الطلاب بما في ذلك التقييم الذاتي. كما تساعد الأسئلة القصيرة الذاتية الطلاب على تقييم مدى فهمهم للمقرر، ويساعد أيضا برنامج النماذج في تقديم وسائل بتقييم أداء الطلاب، مثال ذلك: الامتحان عن بعد مع توافر العديد من السمات، والاختبار في زمن محدد، والإطلاق الانتقائي، وإنشاء بنوك أسئلة الامتحانات، والأسئلة العشوائية، والخيارات المتعددة، والمضاهاة وأسئلة الحسابات والأسئلة المقالية⁽¹³⁾.

المطلب الثالث: متطلبات ضمان الجودة والحصول على الاعتماد في قطاع الدراسات القانونية

الفرع الأول: متطلبات جودة التعليم القانوني الإلكتروني

أولاً: على مستوى طالب كلية الحقوق:

ينبغي أن ينتقل الطالب في المنهج الإلكتروني من مجرد وسيلة استقبال إلى عنصر فعال في تشكيل المقرر ومحاورة المادة العلمية، وإبداء وجهة النظر، وتشكيل شخصية علمية مستقلة، قادرة على إبداء الرأي ومحاورة الآخرين.

وقد أشارت المعايير القومية الأكاديمية القياسية لقطاع الحقوق (بالنسبة لمرحلة الليسانس ومرحلة الدراسات العليا) والصادرة عن الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد عام 2009⁽¹⁴⁾ إلى التدريب القانوني واكتساب المهارات القانونية، حيث يشترط في خريج الحقوق ما يلي:

- القدرة على إجراء الأبحاث وكتابة التقارير والمذكرات.
- والتدريب على الصياغة القانونية.
- المرافعة أمام المحاكم وهيئات التحكيم.
- وصياغة الوثائق القومية والقوانين والقرارات واستيعاب التطبيقات القضائية وفهمها.
- وتقديم الاستشارات والمشاركة في الأنشطة البحثية.

كما أشارت المعايير إلى أن، يكون خريج كليات الحقوق - فيما يتعلق بالمهارات الذهنية - قادراً على: تحليل الوقائع في المسائل محل البحث، والربط فيما بينها لاستخلاص النتائج، وتفسير نصوص القانون تفسيراً سليماً، واستخلاص ما ينطبق منها على الوقائع، والبحث والتحليل والتأصيل لإيجاد حل للمشكلات القانونية المعروضة، استخلاص اتجاهات القضاء في المسائل المعروضة واستخدامها في تدعيم رأيه، والقدرة على النقد.

ثانياً: على مستوى عضو هيئة تدريس كلية الحقوق:

ينبغي أن يواكب، المتغيرات العلمية السريعة ويطور من أدائه على المستويين الأكاديمي والتقني، وفي هذا المجال يأتي دور الجامعة في تقييم أداء أعضاء هيئة التدريس، وتصنيفهم حسب ما يلي:

- تطوير عضو هيئة التدريس في أدائه الأكاديمي.
- استخدامه وسائل حديثة في عملية التدريس.
- نشر أبحاث علمية محكمة.
- مشاركته في ندوات ومؤتمرات علمية.

ثالثاً: على مستوى المناهج المقررة بكليات الحقوق:

يجب أن يتم مراجعتها من قبل لجان متخصصة، بهدف تطويرها أو تغيير محتواها العلمي بما يتناسب مع التطورات العلمية السريعة.

حيث تركز طرق تقويم الطلاب في قطاع الدراسات القانونية - في الوقت الحالي - على قياس مستوى الحفظ والقدرة على استرجاع المعلومات، وليس قياس القدرة على الفهم وحل المشكلات، بمعنى يتم التركيز فقط على التكوين المعرفي للطلاب، وتجاهل التكوين المهاري للطلاب.

فضلاً عن، ندرة الاهتمام بتدريب الطالب على تطبيق المعلومات القانونية، التي يقوم بدراستها على القضايا الواقعية، إلا في حالات نادرة، وفي جزئيات قليلة من المقررات الدراسية، ويتعارض هذا مع متطلبات جودة الخريج، وتأهيل البرنامج الدراسي للحصول على الاعتماد.

لذا؛ يجب أن يتلقى طلاب الدراسات القانونية، أصول التدريب القانوني والمهارات القانونية الأساسية، حتى يتوافق مع ما جاء في المعايير الأكاديمية القومية، بهذا يصبح خريج كلية الحقوق في قطاع الليسانس وقطاع الدراسات العليا، مكتسباً لمجموعة من المهارات العامة والذهنية والمهنية، ويتحقق له هذا الاكتساب التميز على المستوى الأكاديمي، وعلى المستوى العملي، وبالتالي يصبح قادراً على أن يكون منافساً، قوياً في سوق العمل⁽¹⁵⁾.

رابعاً: سلامة تطبيق معايير الجودة:

من الثابت إنه لا يوجد تأثير فعلي وواقعي لبرامج ضمان الجودة والتأهيل للاعتماد في قطاع الدراسات القانونية، وهو الأمر الذي يتطلب إعادة التفكير في وضعية قطاع الدراسات القانونية؛ ومن أجل تطبيق معايير الجودة بشكل واضح، ينبغي توافر ما يلي⁽¹⁶⁾:

1. توافر الرغبة الصادقة في كل الأطراف ابتداء من الطالب، وانتهاء بالمؤسسة للعمل من أجل تطبيق معايير تمثل إستراتيجية دائمة، وليست مرحلية، فالجودة ليست وليدة لحظة أو مرحلة، وإنما هي سياسة عامة لا بد من اعتمادها وتطبيقها.
2. تعاون الجهات المعنية ذات الشأن في عملية ضبط معايير الجودة والنوعية، وفق أسس ثابتة وواضحة يتم تطبيقها على الجميع.

3. عدم الاكتفاء بوضع المعايير النظرية، وإنما الانتقال من المعيار النظري إلى التطبيق العملي، حتى تكون عملية الضبط عملية جادة.
4. مراجعة المعايير من فترة إلى أخرى، حسب متغيرات العمل، وما يجد من ظروف مستحدثة.
5. مراجعة المؤسسات الأكاديمية المتماثلة، سواء على المستوى القومي أو العالمي. ويتطلب لتطوير مقررات التعليم الإلكتروني الأكاديمي، ما يلي:⁽¹⁷⁾
 1. أن يكون المقرر الإلكتروني يحتوي على مواصفات المقرر التربوية، والهدف منه وواجبات الطلاب والمراجع والمصادر المطلوبة لاستكمال العملية التعليمية وكذلك طرق تقييم المقرر وتوزيع الدرجات.
 2. أن يكون المقرر ذات تصميم متناسق ويساعد على استيعاب الطالب للمقرر.
 3. أن يكون المقرر غني بالمحتوى العلمي ويعكس نظريات ومفاهيم متعددة من خلال الوسائل التعليمية مثل مواقع الإنترنت المختلفة والفيديو.
 4. أن يحتوي المقرر على استراتيجيات وفرص تعلم متنوعة للتفاعل بين الطلاب والمقرر التعليمي بما يساعد على تنمية مهارات التفكير الإبداعي لدى الطلاب.
 5. أن يكون هناك تفاعل بين الطلاب وبعضهم البعض من خلال القيام بالأنشطة العلمية المختلفة مثل اتصالات البريد الإلكتروني، ومناقشات الحوار عن بعد، وكذلك التفاعل بين الطلاب وعضو هيئة التدريس من خلال المشاركة في المناقشة التي يديرها المحاضر، أو تقديم عمل للتعليق عليه، وكذلك الاتصال المباشر بعضو هيئة التدريس عن طريق البريد الإلكتروني.

الفرع الثاني: برامج العيادة القانونية

العيادة القانونية: هي مقرر في برنامج كليات الحقوق يقوم على فلسفة الجمع بين المفاهيم النظرية والواقع العملي للممارسة القانونية وتهدف إلى مساعدة الطلاب على اكتساب الخبرات والمهارات من خلال مقابلة حالات عملية من الواقع العملي مع تقديم الخدمات القانونية المجانية لغير القادرين لتفعيل الحق في التقاضي. وتضطلع برامج العيادة القانونية، بمسألة اكتساب وتدريب الطلاب على المهارات القانونية العملية، من خلال استقبال الحالات الواقعية.

ويتوافق إدخال العيادة القانونية في برامج كليات الحقوق، مع ما تفرضه مقتضيات التحولات والتطورات العالمية، من ضرورة التفكير في تطوير برامج الدراسات القانونية، وهو ما يقتضي إعادة التفكير في الكثير من نواتج العملية التعليمية، وكذلك مدخلاتها، بحيث يؤدي ذلك إلى إعادة هيكلة الكثير من المناهج والبرامج التعليمية القانونية.

وذلك؛ بهدف التركيز على اكتساب الطالب للمهارات القانونية العملية، بوصفها من أساسيات نواتج برنامج التعليم القانوني، وخصوصاً مع تزايد الاتجاه العالمي نحو الاهتمام بالمهارات التدريبية وإدماجها في مقررات كليات الحقوق، من خلال الاتجاه نحو تحسين المقررات القانونية عن طريق جعلها تعكس الواقع الاجتماعي، بما فيه من مؤثرات تؤثر تأثيراً قوياً، في نشأة القانون وتكوينه وتطوره، كالعلاقات الاجتماعية

والظروف الاقتصادية والظروف السياسية. إذ يرتبط التعليم القانوني المستمر، ببرنامج العيادة القانونية، وتطوير المهارات القانونية للمشتغلين بالقانون⁽¹⁸⁾.

وتتمثل الأفكار الأساسية لمشروع القواعد المنظمة للعيادات القانونية بكليات الحقوق في مجموعة النقاط الآتية⁽¹⁹⁾:

- التعريف بالعيادة القانونية ورسالتها وأهدافها وبمجموعة المصطلحات القانونية الأساسية المرتبطة بها وبضمان الجودة الاعتماد.
- بيان صور العيادات القانونية وقواعد إنشائها بكليات الحقوق.
- قواعد التحاق الطلاب بالعيادة القانونية وأسس التدريس بها.
- التنظيم الإداري والمالي للعيادة القانونية.
- العيادة القانونية ونظم ضمان الجودة.
- المحتوى العلمي للوحدات الدراسية وصور المهارات القانونية العملية لبرنامج العيادة القانونية.
- العيادة القانونية والتدريبات القانونية العملية والتعليم القانوني المستمر.
- العيادة القانونية وكفالة الحق في التقاضي وتقديم المساعدة القانونية للفئات المستضعفة.
- العيادة القانونية والمسئولية المهنية والأخلاق والتقاليد المهنية للمشتغلين بالمهن القانونية.
- العيادة القانونية والتعاون مع منظمات المجتمع المدني والنقابات المهنية والجامعات ومراكز البحوث الوطنية والإقليمية والعالمية.
- العيادة القانونية وتطوير الدراسة بكليات الحقوق.
- تمويل برامج العيادات القانونية.
- إدارة العيادة القانونية ومنظومة إدارة كليات الحقوق.
- العيادة القانونية والجودة والتأهيل للحصول على الاعتماد التخصصي.

ونخلص من ذلك إلى؛ أن هدف العيادات القانونية هو نشر الوعي القانوني، وكفالة حقوق الإنسان، وتقديم المساعدة القانونية للفئات المستضعفة، وكفالة حق التقاضي، وتقديم الاستشارات القانونية المجانية، والتدريب على المهارات القانونية، والارتقاء بمستوى خريجي الحقوق، ونشر وتعليم أحكام المسئولية المهنية للقانونيين، وتفعيل التعاون بين الكلية والعيادة القانونية ومؤسسات المجتمع المدني ونقابات المحامين، وتأهيل الطلاب للالتحاق بسوق العمل، والمساعدة في تنفيذ وتطبيق خطط خدمة وتنمية المجتمع، وربط الدراسة النظرية للقانون بمتطلبات سوق العمل، وضمان جودة خريج الحقوق ورفع قدرته التنافسية على المستوى القومي والإقليمي والدولي، وتحسين ممارسة مهنة المحاماة، وتفعيل التعليم الذاتي، وتعزيز الأخلاقيات المهنية

للمشتغلين في المهن القانونية، وتدريب الطلاب على الصياغة التشريعية من خلال التدريب على صياغة قوانين نموذجية في المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان وكفالة الحق في التقاضي.

خاتمة:

أولاً: أهم النتائج:

1. يعد التعليم الإلكتروني من أهم البدائل الحديثة للتعليم والحصول على المعلومة بصورة شيقة وممتعة وإتاحة الفرصة للمعرفة داخل وخارج قاعة المحاضرة.
2. تجاوز التعليم الإلكتروني حدود الطرق التقليدية في التعليم الجامعي من حيث المكان والزمان ومن حيث فرص القبول في كليات الحقوق وتجاوز عقبات محدودية الأماكن وتحقيق التوزيع الأمثل لمواردها المحدودة.
3. يعمل التعليم الإلكتروني إلى التواصل بين المتعلم والمعلم في كلية الحقوق وفي الكليات الحقوق في الجامعات المختلفة فضلاً عن تبادل الخبرات والمعلومات وتوطيد العلاقة بينهم.
4. أهمية ضمان الجودة داخل كليات الحقوق وضرورة استيفاء الجودة لجميع عناصر العملية التعليمية من مناهج ومؤسسات وطلاب ومعلمين وأساتذة ومختلف الأنشطة التي ترتبط بالعملية التعليمية. مع ضرورة اعتمادها بالاعتراف الذي تمنحه الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد للمؤسسة التعليمية بالدولة، إذا تمكنت من إثبات أن لديها القدرة المؤسسية، وتحقق الفاعلية التعليمية وفقاً للمعايير القياسية الأكاديمية القومية.
5. تنظيم العيادة القانونية بالمشاركة مع الكليات والمراكز التعليمية والعيادات القانونية والتقابات المهنية دورات تدريبية في الموضوعات القانونية ذات الصلة.

ثانياً: أهم التوصيات:

1. لا بد من تطوير البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات في الوطن العربي، مع إعداد كوادر بشرية مؤهلة لتطبيق التعليم الإلكتروني.
2. ضرورة تبني مشروع عربي موحد من أجل توفير الكتب المدرسية بنسخ إلكترونية تتضمن برامج تدريب.
3. حماية حقوق الملكية الفكرية تشجيعاً للتأليف والترجمة والنشر الإلكتروني، مع قيام مؤسسات التعليم الإلكتروني، عن طريق تشكيل لجان مؤسسية تضم قانونيين ومتخصصين في المجال الإلكتروني، لوضع حلول قانونية في هذا المجال.
4. تفعيل المسؤولية القانونية لحماية حقوق الملكية الفكرية للبرامج والمصنفات المنفذة للتعليم عن بعد، مسؤولية مشتركة بين المشاركين في العملية التعليمية، ك: أعضاء هيئة التدريس، والطلاب، والإداريين بالمؤسسة التعليمية لتصبح حقوق الملكية الفكرية جزءاً لا يتجزأ من سياسة المؤسسة التعليمية الإلكترونية.

5. بدء تشكيل فريق عمل من أعضاء هيئة التدريس في كليات الحقوق بالجامعات المصرية الحكومية والخاصة لوضع معايير جودة قياسية للتعليم الإلكتروني وتقييم برامج التعليم الإلكتروني بصورة دورية تتفق بشأنها لضمان الجودة النوعية في البرامج المقدمة وموافاة هيئة المعايير والمقاييس لضمان الجودة بتقارير تقييمية لأوضاع هذه الجامعات والمؤسسات التعليمية.
6. سرعة إصدار التشريع الخاص بتنظيم العيادة القانونية بكليات الحقوق للارتقاء بضمان وجودة التعليم والتأهيل والاعتماد والحصول على الاعتماد المؤسسي.

المصادر:

1. أمل حسين عبد القادر، جودة التعليم الإلكتروني في مؤسسات التعليم العالي، مجلة الحكمة، مؤسسة كنوز للنشر والتوزيع، الجزائر، ع19، 2013.
2. الهيئة القومية لضمان الجودة والاعتماد، مصر، دليل الاعتماد لمؤسسات التعليم العالي، الإصدار الأول، المعايير، قطاع الدراسات القانونية، 2009.
3. راجية بن علي، التعليم الإلكتروني من وجهة نظر أستاذة الجامعة، دراسة استكشافية بجامعة باتنة، الملتقى الوطني للحاسوب وتكنولوجيا المعلومات في التعليم العالي، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2011.
4. زينب مولاي عمار حميدة، التعليم الإلكتروني، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، جامعة زيان عاشور بالجلفة، الجزائر، ع22، 2015.
5. فارس إبراهيم الراشد، ورقة عمل حول التعليم الإلكتروني واقع وطموح، مدارس الملك فيصل، السعودية، 2003.
6. فايز محمد حسين محمد، كفالة الحق في التقاضي وتعزيز حقوق الإنسان وبرنامج العيادة القانونية بكليات الحقوق بالجامعات العربية، مجلة كلية الحقوق للبحوث القانونية والاقتصادية، الإسكندرية، ع1، 2014.
7. محمد سامي عبد الصادق، حقوق الملكية الفكرية في مجال التعليم الإلكتروني، المؤتمر الدولي الثاني للتعليم الإلكتروني والتعلم عن بعد، الرياض، 2011.
8. وليد زكريا صيام، مدى إسهام التعليم الإلكتروني في ضمان جودة التعليم العالي، المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي، مج6، ع14، جامعة تكنولوجيا المعلومات، الأردن، 2013.

الهوامش:

- (1) وليد زكريا صيام، مدى إسهام التعليم الإلكتروني في ضمان جودة التعليم العالي، المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي، مج6، ع14، جامعة تكنولوجيا المعلومات، الأردن، 2013، ص83.
- (2) راجية بن علي، التعليم الإلكتروني من وجهة نظر أستاذة الجامعة، دراسة استكشافية بجامعة باتنة، الملتقى الوطني للحاسوب وتكنولوجيا المعلومات في التعليم العالي، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2011، ص107.
- (3) فارس إبراهيم الراشد، ورقة عمل حول التعليم الإلكتروني واقع وطموح، مدارس الملك فيصل، السعودية، 2003، ص1.
- (4) راجية بن علي، التعليم الإلكتروني من وجهة نظر أستاذة الجامعة، مرجع سابق، ص109.

- (5) أنظر: زينب مولاي عمار حميدة، التعليم الإلكتروني، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، جامعة زيان عاشور بالجلفة، الجزائر، ع22، 2015، ص200.
- (6) أنظر: زينب مولاي عمار حميدة، التعليم الإلكتروني، مرجع سابق، ص200.
- (7) للمزيد أنظر: زينب مولاي عمار حميدة، التعليم الإلكتروني، مرجع سابق، ص200 وما بعدها.
- (8) محمد سامي عبد الصادق، حقوق الملكية الفكرية في مجال التعليم الإلكتروني، المؤتمر الدولي الثاني للتعليم الإلكتروني والتعلم عن بعد، الرياض، 2011، ص17.
- (9) أمل حسين عبد القادر، جودة التعليم الإلكتروني في مؤسسات التعليم العالي، مجلة الحكمة، مؤسسة كنوز للنشر والتوزيع، الجزائر، ع19، 2013، ص70.
- (10) أنظر: دليل الاعتماد وضمان الجودة في التعليم، جمهورية مصر العربية، إعداد اللجنة القومية لضمان الجودة والاعتماد، أغسطس، 2010.
- (11) أمل حسين عبد القادر، جودة التعليم الإلكتروني في مؤسسات التعليم العالي، مرجع سابق، ص71.
- (12) أمل حسين عبد القادر، جودة التعليم الإلكتروني في مؤسسات التعليم العالي، مرجع سابق، ص72.
- (13) أنظر: أمل حسين عبد القادر، جودة التعليم الإلكتروني في مؤسسات التعليم العالي، مرجع سابق، ص71.
- (14) أنظر: الهيئة القومية لضمان الجودة والاعتماد، مصر، دليل الاعتماد لمؤسسات التعليم العالي، الإصدار الأول، المعايير، قطاع الدراسات القانونية، 2009، ص131.
- (15) فايز محمد حسين محمد، كفاءة الحق في التقاضي وتعزيز حقوق الإنسان وبرنامج العيادة القانونية بكليات الحقوق بالجامعات العربية، مجلة كلية الحقوق للبحوث القانونية والاقتصادية، الإسكندرية، ع1، 2014، ص1088.
- (16) أمل حسين عبد القادر، جودة التعليم الإلكتروني في مؤسسات التعليم العالي، مرجع سابق، ص75.
- (17) أمل حسين عبد القادر، جودة التعليم الإلكتروني في مؤسسات التعليم العالي، مرجع سابق، ص74.
- (18) فايز محمد حسين محمد، كفاءة الحق في التقاضي وتعزيز حقوق الإنسان وبرنامج العيادة القانونية بكليات الحقوق، مرجع سابق، ص1089.
- (19) للمزيد راجع: فايز محمد حسين محمد، كفاءة الحق في التقاضي وتعزيز حقوق الإنسان وبرنامج العيادة القانونية بكليات الحقوق، مرجع سابق، ص1092 وما بعدها.